



ديسمبر ٢٠٢٣

حوار بين ناشطات الحراك النسوي

أصوات من سوريا وليبيا ونيجيريا حول إعادة تصميم طاولة السلام

إجراء الحوارات وبناء الحركات

يُعدّ التضامن بين الحركات جزءاً لا يتجزأ من بناء الحراك النسوي، حيث أنه يعزّز تبادل المعرفة والدعم، ويبرز أهمية الاعتماد على قوتنا الجماعية في المسار نحو السلام النسوي.

في مارس ٢٠٢٣، اجتمعت ناشطات نسويات من جميع أنحاء العالم في مدينة نيويورك لحضور الدورة ٦٧ من لجنة وضع النساء. استغلّت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية هذه الفرصة لتوفير مساحة لناشطات من سوريا وليبيا ونيجيريا كي يشاركن في نقاش هادف حول الحاجة الملحة إلى إعادة تصميم طاولة السلام - بما يشمل المساحات المادية والمجازية التي تجتمع فيها الحكومات مع أصحاب المصلحة والناشطين والناشطات للتفاوض بشأن مسارات السلام في المناطق المتضررة من النزاعات. هنا، نشارك ملخصاً للأفكار التي انبثقت من تلك المحادثات.

المؤلفة: نهاد القاسمي

منسقة برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية

تصميم: ناديا جوبرت وهبة مكي

تحرير: إيميلي دونتسوس وياسمين حسن

ما هو شكل طاولة السلام الآن؟ من الغائبين/ات عنها، ولماذا؟ ما التقدم الذي أحرز وما هي مخاطر التراجع؟ من يمول طاولة السلام، وما هي تبعات ذلك على عمليات السلام؟ ما الذي تريد النسويات تحقيقه؟ ما هي الخطوات اللازمة لتحقيق رؤيتنا؟

هذه الأسئلة وغيرها كانت في صميم المحادثة التي جرت مؤخراً بين ناشطات نسويات من ليبيا (منظمة "معاً نبنيها") وسوريا (الحركة السياسية النسوية السورية ومنظمة بدائل) ونيجيريا (فرع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في نيجيريا). اجتمعت هؤلاء الناشطات الملهمات، وكل منهن تعمل ضمن سياقها الجيوسياسي الفريد، في نيويورك في مارس ٢٠٢٣، ليناقشن التحديات والقيود المرتبطة بمشاركة النساء في عمليات السلام في بلدانهم، والحاجة الماسة لإعادة تصميم طاولة السلام. كان الهدف الأساسي من هذه المحادثة استكشاف الخطابات والرؤى التحويلية للسلام والأمن، ووضع الأسس لمحادثات مستقبلية حول إعادة تصور طاولة السلام، بما يشمل وضع استراتيجيات واتخاذ خطوات عملية لإعادة تصميم الطاولة، بحيث تصبح أكثر شمولاً وتمثيلاً وبالتالي أكثر جدوى، وتمهّد الطريق لتحقيق السلام المستدام.

تضمنت نقاط الحديث الرئيسية الفشل المستمر في إدماج النساء في عمليات السلام، أو شملهنّ بشكل رمزي فقط، وعدم ثقة النساء بالسياسة، بل واشمئزازهن منها¹، بالإضافة إلى قيود التمويل التي تمنع النساء من الانخراط في السياسة.

الإدماج والمشاركة لا يعينان التأثير بالضرورة

في خضم النزاعات والصراعات المتصاعدة والدبلوماسية المضطربة، اتخذت النساء بشكل متزايد أدوار محورية، حيث بادرن بتبني قضايا السلام والدفاع عن مواقعهن الشرعية في تشكيل مصائر بلادهن. مع ذلك، تبقى التحديات التي تواجه النساء والناشطات النسويات جمعيّة ومتباينة، الأمر الذي يسلط ضوءاً ساطعاً على الحاجة الملحة لإعادة تصور السلام، وإعادة النظر في مفاهيم مثل "الإدماج" و"الانخراط".

في نقاش فريد تناول بعمق الأوضاع المعقدة داخل ليبيا وسوريا ونيجيريا، تطرقت المحادثة بشكل رئيسي إلى أساليب "الإدماج"، ومسألة السعي نحو التأثير الحقيقي، وتطور أدوار النساء في مفاوضات السلام، وديناميات التواصل بين النساء على طاولات المفاوضات وبمجمعاتهن الأوسع.

”

”لقد حان الوقت للانتقال من الإدماج إلى التأثير. لم يعد الأمر يتعلق بمن يجلس على الطاولة، إنما لأيّ البنى التحتية والحركات القاعدية يمكن أن نقدم الدعم لتحقيق عمليات سلام أكثر شمولاً.“

في قلب المحادثة، دوى نداءً يطالب بتجاوز الوجود المحض للنساء في عمليات السلام، نحو تحول جوهري ينشأ عن التأثير الحقيقي. اختصرت علا رمضان، ناشطة سورية تعمل مع منظمة بدائل، هذه النقطة النوعية بقولها: "لقد حان الوقت للانتقال من الإدماج إلى التأثير. لم يعد الأمر يتعلق بمن يجلس على الطاولة، إنما لأيّ البنى التحتية والحركات القاعدية يمكن أن نقدم الدعم لتحقيق عمليات سلام أكثر شمولاً."

إلا أن النقاش كشف أيضاً عن حقائق قاسية، خصوصاً في السياق السوري، حيث ما تزال النساء، رغم سنوات من الجهود منذ انطلاق محادثات الأمم المتحدة في 2012، غير ممثلات بشكل ملحوظ. وقالت مريم جليبي، ناشطة سورية بارزة في الحركة السياسية النسوية السورية: "إن عملية السلام السورية هي العملية الوحيدة التي تضمنت العديد من أساليب الإدماج، ولم تسفر إلا عن عدم الإدماج."

تطرقت المحادثات كذلك إلى المجالس الاستشارية النسائية باعتبارها "نموذجاً للإدماج". حيث انتقدتها المشاركات لنقص تمثيلها في السياق الليبي والسوري، ووصفنها بأنها محاولة فاشلة للإدماج. كما أعربن عن مخاوف بشأن غموض عملية اختيار الأمم المتحدة للممثلات النساء، وكيف يتوقع منهن التوصل إلى اتفاق في وجهات النظر، مما يسمح لممثلي وممثلات النظام بممارسة حق النقض. ولكن بعيداً عن فشل هذا الترتيب، أشارت جليبي إلى أن "المجلس الاستشاري ليس شيئاً بحد ذاته، ولكن لأننا نعيش في مجتمع أبويّ للغاية، فإنه يُستخدم كذريعة لإقصاء النساء." لوحظت تحديات مماثلة في السياق النيجيري، حيث استغلّ الرجال الغموض حيال أيّ النساء يمكنهن المشاركة، وذلك لإقصاء النساء وإدامة الطبيعة الرمزية لمشاركتهن. وقد عبّرت جوي أونيسوه، ناشطة

1. بسبب عدم ثقتهن بالأشخاص الذين يديرون عمليات السياسة والسلام، وبحسن نية هذه المؤسسات السياسية.

”

”إننا لا نعمل كفريق واحد، وليس لدينا مطلب موحد كنساء.“

نيجيرية ورئيسة فرع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في نيجيريا، عن الأمر بقولها: ”إننا لا نعمل كفريق واحد، وليس لدينا مطلب موحد كنساء.“

من القضايا المشتركة الأخرى التي سلّطت المحادثة الضوء عليها كانت غياب التواصل بين النساء الحاضرات على طاولة السلام، أو ضمن آليات الإدماج، من جهة، والنساء غير الحاضرات ولكن اللواتي يشكلن جزءاً من نفس التحالفات، من جهة أخرى. هذا فضلاً عن قلة تفاعلهم مع الجهات الفاعلة الأخرى ضمن نهج متعدد المسارات.

في سوريا، على سبيل المثال، لم تتمكن مستشارات المجلس الاستشاري النسائي من مشاركة أي معلومات حول النقاشات التي أجريتها مع مختلف الأطراف، وحول المواضيع التي طلب منهن تقديم المشورة بشأنها، الأمر الذي تسبب بانقطاع في التواصل ودفق المعلومات وخطط استراتيجيات العمل. وفي ليبيا، يعتبر المسار الذي يركز على قضايا النساء منفصلاً تماماً عن جميع المسارات الأخرى. هذا بينما في نيجيريا، لا توجد ببساطة أي حوارات بين النساء والحكومة أو أصحاب المصلحة الرئيسيين.

عندما تطرقت المحادثة لأدوار النساء في محادثات السلام، ظهرت فروق شاسعة بين السياقات المختلفة. ففي السياق السوري، مثلاً، يُتوقع من النساء في وفود التفاوض العمل على تحقيق أهداف سياسية وليس مبادئ حقوق النساء. أما في السياق الليبي، فيُتوقع من النساء المدعوات للمشاركة في عمليات السلام الرسمية أن يبدن آراءهن فيما يخص حقوق النساء فحسب، وليس في أي من المسائل الأخرى المرتبطة بالسلام والأمن.

بالإجمال، تُظهر المصاعب التي تواجهها النساء في سياقات النزاع، بالإضافة إلى خبراتهن المشتركة والمتباينة، حاجة ماسة لإعادة تصور عمليات السلام. فبينما يمثل الإدماج خطوة أولية نحو تعزيز التمثيل، إلا أن المحفز الحقيقي للتمكين والتحول الهادف يكمن في القدرة على ممارسة تأثير واضح على عمليات السلام.

الإصرار والمقاومة: استراتيجيات النساء للتأثير على المفاوضات

في خضم التحديات التي يواجهنها، تحولت النساء من محض مراقبات إلى وكيلات تغيّر ديناميكية، وذلك بفضل الاستراتيجيات البارعة التي لجأن إليها للتأثير في سياقات الصراع. حيث تؤكد النهج المتعددة والأساليب المبتكرة التي طبّقنها على مرونة وسعة حيلة النساء اللاتي يرفضن التهميش والإقصاء بثبات، ويسعين جاهدات ليصممن سلاماً دائماً.

في كل من سوريا وليبيا، رفضت النساء البقاء على الهامش، وقابلن الإقصاء بالإبداع والتصميم على إعادة تشكيل مشهد مفاوضات السلام. ففي سوريا، ساهمت المجالس الاستشارية النسائية واللجان المماثلة التي أنشئت بغرض ”إشراك“ النساء، بإقصائهن بشكل ممنهج. ورداً على ذلك، قامت مجموعة من الناشطات النسويات العازمات بإنشاء الحركة السياسية النسوية السورية، وهي مبادرة رائدة تلتزم بتوسيع دور النساء بما يتجاوز حدود ”الاستشارة“ فقط. كما أظهرت الناشطات في ليبيا قدرة عظيمة على التسلل والتفاوض بشكل فعال على

١١

”لقد تمكنت النساء من فرض أنفسهن، وشاركنَ على الجانب في المفاوضات غير الرسمية التي ربما تكون هي المشاركات الحقيقية. نعدّ هذا نجاحاً لأنه لم تتم دعوة الناشطات النساء، ولكن انتهى الأمر بهن طرفاً يوقّع على الاتفاق.“

طاولة السلام. شاركت هاجر الشريف، ناشطة ليبية وإحدى مؤسسات منظمة معاً بنبيها، شهادة ملهمة قالت فيها: ”لقد تمكنت النساء من فرض أنفسهن، وشاركنَ على الجانب في المفاوضات غير الرسمية التي ربما تكون هي المشاركات الحقيقية. نعدّ هذا نجاحاً لأنه لم تتم دعوة الناشطات النساء، ولكن انتهى الأمر بهن طرفاً يوقّع على الاتفاق.“

مع ذلك، عندما تتأمل الناشطات النسويات الفرص المتاحة للنساء في المشاركة في الأطر غير الرسمية، تتجلى مرة أخرى مخاوفهن من الإقصاء من الممارسة العملية، خصوصاً وأن الكثير من النقاشات غير الرسمية بين الرجال تحدث في المقاهي أو غرف الفنادق على سبيل المثال.

بالفعل قد أحرز بعض التقدم فيما يخص عدد النساء المشاركات في عمليات السلام في السياقين السوري والليبي. على سبيل المثال ارتفع عدد المشاركات من أولى إلى ثاني عملية تقودها الأمم المتحدة في ليبيا، من مشاركتين من أصل 17، إلى 17 مشاركة من أصل 75. ومع ذلك تستمر المشكلة بوضوح ألا وهي الانفصال الكبير بين نقاشات حقوق الإنسان، والإجراءات العملية والملموسة بهذا الاتجاه. ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الناشطات ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز أجندة عمل ذات منحنى عملي، فإن قضايا حقوق الإنسان غالباً ما تبقى محصورة في فلك المحادثة، ويبقى التنفيذ العملي بعيد المنال.

إعادة تعريف التصورات المتجذرة عن مشاركة النساء في السياسة والنشاط القاعدي

ضمن السياق المعقد لمشاركة النساء في المبادرات السياسية والقاعدية، تلعب المفاهيم والتصورات المتجذرة دوراً محورياً في تحديد الخيارات وصنع الأدوار. ومن المخاوف في نيجيريا بشأن المخاطر السياسية، إلى النظرة الرومانسية في ليبيا حيال النشاط القاعدي، كشف التبادل النسوي عن تفاعل دقيق بين التصورات والواقع.

من بين الثيمات التي رددتها المشاركات، والتي ظهرت في جميع السياقات، ملاحظة مفادها أن الكثير من الناشطات يعتبرن السياسة عملاً ”قذراً“ بالمقارنة بالعمل مع المجتمع المدني وفي النشاط القاعدي. في نيجيريا على سبيل المثال، ترفض العديد من النساء المؤهلات للانخراط في السياسة بسبب ارتباطها بالعنف والخداع.

من جهة أخرى، لاحظت المشاركات الليبيات أن ”الجهود القاعدية“ لإشراك النساء في السياسة ورفع الوعي بالقضايا الرئيسية، غالباً ما يُساء فهمها أو تفسيرها، أو يضافي عليها صنّاع القرار - بما في ذلك الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية - طابعاً رومانسياً خارجياً عنها، الأمر الذي ينقّر النساء من المشاركة في العمليات السياسية الأكثر رسمية. وقد عبّرت هاجر الشريف من منظمة ”معاً بنبيها“ الليبية عن الأمر بالقول: ”إنهم يسألوننا: لماذا تحتجن للذهاب إلى الأمم المتحدة؟ اذهبن إلى المناطق النائية! هناك تصور روماني عن النشاط القاعدي... ولكن ينبغي أن يدركوا أننا عندما نقول إن النساء يقمن بواجباتهن على أرض الواقع، فإننا نعني أنهن يقمن بالعمل الحقيقي، ولتحقيق ذلك، لا ينبغي عليهن البقاء في المناطق الريفية.“

خلال النقاش، برز مراراً إجماعٌ على التالي: ضرورة إعادة تعريف مفهومي "السياسة" و"العمل القاعدي"، لتقدير قيمة مشاركة النساء في المساعي السياسية، بغض النظر عن النهج الذي يختاره.

كشف تحديات التمويل التي تواجه النساء في عمليات السلام

في مجال مشاركة النساء في عمليات السلام، يوجد جانب حاسم غالباً ما يتم تجاهله، ألا وهو تشابك قيود التمويل، والعواقب الوخيمة التي تنشأ عنها. خلال استكشافنا لتلك التقاطعات، اتّضح لنا الأثر الهائل للقيود المالية على قدرة النساء في المشاركة بشكل فعّال في جهود بناء السلام.

تناولت المناقشة بعض التحديات المرتبطة بعمليات تمويل السلام، وعواقبها على مشاركة النساء في عمليات السلام.

في نيجيريا، مثلاً، فقط عدد قليل من النساء المحظوظات يستطعن تحمّل تكاليف الانخراط في السياسة والبقاء فيها، الأمر الذي يؤكد وجود حاجة ماسة إلى استراتيجية تمويل تعزز مشاركة النساء - وذلك صعب، نظراً لارتفاع مستويات الفساد داخل الحكومة.

في سوريا، يختلف المشهد، ولكن تحديات التمويل تبقى ماثلة. ففي حين تتلقى المعارضة الرسمية وهيئة التفاوض التمويل من الحكومات المعنية للمناصرة ومحادثات السلام الدولية، إلا أن مشاركة النساء ليست شرطاً لتحصيل هذا التمويل، ولا يُخصص جزء منه لضمان مشاركتهن. يقصي هذا الترتيب النساء، ويجبرهن على البحث عن مصادر تمويل أخرى للمشاركة في العملية السياسية، تكون عادة محدودة النطاق والمرونة، على عكس تمويل المعارضة الرسمية. لذلك من المهم أن تتمكن النساء من الوصول إلى مصادر التمويل المرنة التي تدعم وجودهن في محادثات السلام.

بالإضافة إلى القيود المفروضة على التمويل، أثارت الناشطات مخاوف بشأن دفع الجهات المانحة لأن يكون عمل النساء من أجل السلام محايداً أو "غير سياسي". كما أعربت كل من الناشطات السوريات والنيجيريات قلقهن من محدودية التمويل، الذي يدعم في المقام الأول برامج التدريب وبناء القدرات بدلاً من أن يسمح للنساء بالمشاركة في حملات كسب التأييد أو الخوض في السياسة. أكّدت الناشطات النيجيريات حقيقة أن بعض الجهات المانحة تقوم بتصميم العقود والمخرجات مسبقاً، وتولي أهمية أكبر للآثار القابلة للقياس وقصص النجاح، على حساب الجهود طويلة الأمد التي تبذلها النساء، و بدون النظر للسياقات الصعبة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

تعد هذه المناقشة تذكيراً بأنّ على أساليب التمويل التقليدية أن تفسح المجال **لنماذج مرنة وطويلة الأمد**، فذلك هو المفتاح لاستمرارية منظمات حقوق النساء والنشاط النسائي.

خطوات نحو إعادة تصوّر طاولة السلام: المقاومة، خلق البدائل، عقد التحالفات

أي طاولة سلام نتخيّلها؟ وما هي الخطوات لتحقيق رؤيتنا؟

شدّدت الناشطات المشاركات على أهمية المطالبة بمقعد خاص على كل طاولة، وتحديّن السرديات التي تضع "العمل السياسي" للنساء في مواجهة "النشاط القاعدي" أو "العمل النضالي"، وأكدن على ضرورة الاعتراف بقيمتهنّ كنساء عاملات في مجال السياسة.

”

”إننا نستمر في خلق البدائل، ونقوم بأعمال الوساطة، ويجب أن نجرؤ على قول ذلك. النساء لسن واهمات.“

وبالإضافة إلى أهمية التواجد على الطاولات، لفتت المشاركات النظر إلى الحاجة لإنشاء مساحات بديلة خاصة بالنساء، لإعادة تخيل وتصميم المستقبل النسوي والعمليات السياسية معاً، من دون أي نتائج مصممة مسبقاً أو مخرجات محددة لا تقبل النقاش. كذلك أكدن على ضرورة وجود إجراءات بديلة يمكنها اختراق النظام. فكما قالت الشريف: ”إننا نستمر في خلق البدائل، ونقوم بأعمال الوساطة، ويجب أن نجرؤ على قول ذلك. النساء لسن واهمات.“ وبالرغم من تردّدهن في الانضمام إلى بعض الشبكات الحالية القاصرة في التمثيل، أظهرت المشاركات دأباً على إنشاء شبكة وساطة بديلة يمكنها أن تسفر عن حركة عابرة للحدود، وتوفر مساحات شاملة ولا مركزية لتبادل التجارب وإنتاج المعارف بين النساء.

شدّدت الناشطات على أهمية تشكيل التحالفات، ليس فقط مع النساء في المجتمع المدني، ولكن أيضاً مع النساء الموجودات أو كنّ موجودات ”داخل النظام“. وبالرغم من مواجهتهن الإقصاء والإشراك الرمزي وقصور التمثيل والتمويل، إلا أن المشاركات خلصن إلى أن تناول القضايا المحلية التي تعزز الروابط بين الحركات، بالإضافة إلى تبادل الخبرات النسوية والانخراط في الحوارات والاستراتيجيات التحويلية، يمكن أن يساهم في تعزيز ودعم الحركة النسوية. حيث تدعو هذه المبادلات الفكرية إلى فتح المزيد من النقاش داخل مساحات بديلة مخصصة لهذه المواضيع المهمة.

© رابطة النساء الدولية للسلام والحرية ٢٠٢٣

يُسمح بإعادة إنتاج ونسخ وتوزيع هذا المنشور أو أجزاء منه لأغراض غير تجارية، شرط ذكر اسم المؤسسة الناشرة. ولا يجوز تعديل النص أو تغييره أو البناء عليه؛ وفي حال أي إعادة استخدام أو توزيع للنص، يجب توضيح هذه الشروط للمتلقين/ات.

ديسمبر ٢٠٢٣ | الطبعة الثانية | نهاد قاسمي

www.wilpf.org